وبالنظر في الأحداث السياسية في فترة ما بعد الانقلاب العسكري في مصر نلاحظ التطور اللغوي في استخدام بعض المصطلحات بحيث يشكل المصطلح اللغوي معجماً بحد ذاته، ومن ذلك مصطلح الانقلاب الذي تطور عن الوصف التقليدي للانقلاب العسكري، حيث رفضت المعارضة المصرية الاعتراف بكل مؤسسات الدولة مستثمرة التعبير الدلالي التركيبي لكلمة"مصطلح الانقلاب" على النحو التالي: **رئيس أو قائد الانقلاب، سلطة الانقلاب، حكومة الانقلاب، وزارة الانقلاب، إعلاميو الانقلاب، أبواق الانقلاب، محللو الانقلاب، شيخ الانقلاب، صحة الانقلاب، قضاء الانقلاب، رياضة الانقلاب**،...إلخ.

والزعيم السياسي عندما يصف مشكلة صغيرة بأنها أزمة يتلقاها المواطنون على أنها أزمة كبيرة ويجب السعي الى حلها مثل الدعاية ب "أزمة الطاقة" بدلاً من "ترشيد استخدام الطاقة".

وقد يهمش الزعيم السياسي أزمة كبيرة جداً وعندما تكبر ويصبح التدخل ملحاً يتحجج السياسي باستحالة اتخاذ موقف حاسم تجاه الأزمة، وقد يورد الحلول الحاسمة المطروحة بحلول لتجارب فاشلة سابقة، وهذه الحجج ليست صحيحة في أغلب الأحيان ولكنها وسيلة لتسويغ اللامبالاة والصمت وتحقيق مصالح أخرى.

وأكبر مثال على ذلك تعامل الإدارة الأمريكية مع الأزمة السورية (2011م) وعدم الحثّ على تطبيق مهام الأمم المتحدة وهيئاتها، ومنها مجلس الأمن الدولي في حفظ السلام العالمي والدفاع عن حقوق الإنسان؛ ففي بداية الثورة ارتفعت أصوات التنديد والشجب لممارسات النظام، مع تأييد مطالب المحتجين، وبلغت سقفها بمطالبة بعض أركان الإدارة الأميركية الأسد بالرحيل، واعتباره فاقداً للشرعية، ولكنها تراجعت عن التنديد والشجب معللةً ذلك بعدم وجود البديل المناسب،